تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع ، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

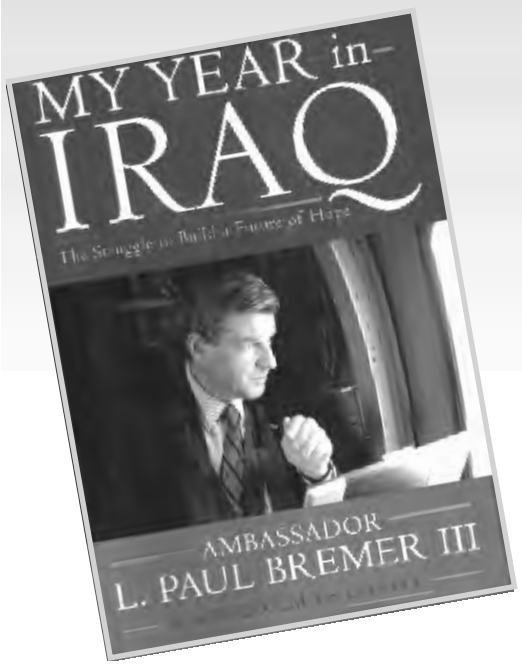

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة /د. عابد اسماعيل

(الحلقة السادسة عشرة)

> "لم يكن صدّام يفهم الاقتصاد،" قال بيتر، ذات ظهيرة، فيما كنت أراجع عمل فريقه. "بدأتُ أشعر بأنكم تتامرون عليّ، يا بيتر،" قلتُ مازحاً، ممسكاً بصفحة أخرى مطبوعة.

من أجل أن يغطي على نفقات الحكومة، التي فاقت بكثير عائدات الدخل، طوال فترة التسعينيات، كان صدام يلجأ إلى طباعة المزيد من العملة. في نهاية ٢٠٠٢، وصل التضخّم إلى أكثر من ١٠٠ ألف بالمئة، ووصل معدل البطالة إلى ٥٠ بالمئة. ضرب التضخم العالي الطبقة الوسطى، والموظفين المدنيين بوجه خاص، بشكل قاس جداً. وانخفضت قيمة الدينار العراقي بصورة دراماتيكية.

"الحاجة الملحة والمباشرة لنا الآن هي وضع أموال في أيدي العراقيين العاديين، من أجل أن ندير عجلة الاقتصاد." قال.

كان على حق. وكان السؤال كيف؟

هذه كانت مهمة صعبة، لأن الوزارات العراقية كانت تملك مقدرة مالية محدودة، ولم يكن يوجد عملياً، نظام مصرفي لتوزيع المال. لذلك، انصرفنا إلى التركيز على موظفي الحكومة، مثل فريق عمل مستشفى الأطفال. وقد قدرنا أنه يوجد مليون ونصف موظف مدني. هؤلاء لم يتسلّموا رواتبهم منذ بداية الحرب، في منتصف آذار. كنا أيضاً نريد توزيع الرواتب على مئات الآلاف من المتقاعدين العراقيين، الذين لم يستلموا أي شيء منذ شهور.

وحيث أن زملاء بيتر وديفيد نقّبوا عميقاً في المسألة، فإنهم لم يجدوا سوى نظام رواتب مدني، مشوّش ومفكك. وإذا كان ثمة من تماسك في ميزان الرواتب، فقد تم تدميره خلال السنوات الماضية، بسبب ظهور صفقات دفع خاصة، توازي الرواتب الحكومية الرسمية. بعضها يمثّل "إعانات" إضافية لقاء خدمات ما، وأخرى مكافآت لمساعدة كبار البعثيين. وبعضها رشاوى تأخذ شكل العمولات.

اتفقنا أننا لا نستطيع أن نؤخّر دفع الرواتب حتى يتم التوصّل إلى بلورة لنظام الأجور. كان علينا أن نتحرّك بسرعة. لهذا أصدرتُ توجيهات بأن يخرجوا بخطة واضحة للبدء بتسديد رواتب موظفي الحكومة سريعاً، في الوقت الذي نعمل فيه مع العراقيين لتأسيس نظام رواتب عقلاني. في ١٨ أيار، وافقتُ على خطة دفع مبسّطة، من أربع درجات، للملايين من الموظفين المدنيين. رفعتُ راتب التقاعد الحكومي، الذي لم يكن يزيد على الدولارين، إلى عشرين دولاراً.

"إنه حلّ صعب وجاهز،" اعترفتُ. "ولكن هذا أفضل من عدم فعل أي شيء، وترك كل هؤلاء الناس بجيوب فارغة."

حرفنا ميزان الأجور بحيث نعطي الدرجات الأدنى مالاً أكثر، والدرجات الأعلى مالاً أقلّ بقليل. في الإجمال، فإن ميزان رواتبنا الشهري سوف يتجاوز ١٧٠ مليون دولار. سوف يساعد هذا في تشجيع الاستهلاك. في غضون ذلك، بدأنا بدراسة حرفية عاجلة مع خبراء عراقيين وأجانب، للتأسيس لنظام أجور، حديث، متعدد الدرجات.

"هل تعلم، لن يكون سهلاً، في الحقيقة، الدفعُ للناس،" حذّر ديفيد.

واتضح أنه لم يكن.

كنا نحتاج إلى معرفة سجلاّت الموظفين، التي كان صعباً الحصول عليها في بعض الوزارات، وهي غير متوفرة في بعضها الآخر، ومطوية في معظمها. كان يجب دفع الرواتب ومعاشات التقاعد، نقداً، ولكن بما أننا كنا نعاني نقصاً في الدينار العراقي، كان علينا أن نسدّد بالدولار الأمريكي. وكان يجب أن نوفّر الأمن لنقل وتوزيع مئات الملايين من الدولارات في أرجاء بلد لم يزل غير مستقر، بسبب وجود الإرهابيين والمجرمين المسلحين. في ٢٤ أيار، وتحت رقابة قوات التحالف، قمنا بتسديد أول التعويضات إلى موظفي الحكومة.

كانت خطوتنا التالية في تحريك النمو الاقتصادي هي إكمال الصفقة التي كنت عقدتُها مع الأمم المتحدة، لشراء محصولي القمح والشعير. كان قد تمّ حصاد الأنواع الأخرى من الحبوب في جنوب البلاد، وقريباً سوف نواجه مزارعين غاضبين، معظمهم من الشيعة، إذا لم نتصرّف بسرعة.

"الآن، وبعد أن حررنا بعض الأموال العراقية من قبضة الأمم المتحدة،" قالت روبين رافيل فيما كنتُ أستقبل فريق عملها. "نقترح بأن نرفع السعر إلى ١٠٥ دولارات للطن الواحد."

"دعونا نقوم بذلك،" قلتُ لهم.

سوف يسمح لنا الشراء بهذا السعر ضخّ ١٥٠ مليون دولار أخرى في الاقتصاد، في الوقت الذي نتحرّك فيه باتجاه أسعار السوق.

في غضون ذلك، رحنا نبحث عن طرق إضافية لتحريك الاقتصاد. الأخبار الاقتصادية السيئة، والمتتالية، أجبرتني في ٣١ أيار، على أن أضع جانباً غرائزي الاقتصادية المحافظة. أخبرتُ فريق مكافرسون بأن يأتي بخطة اقتصادية جديدة، لمشاريع الإنفاق. وسرعان ما أعلنا عن برنامج تحريك اقتصادي، رئيسي، تركّز على وضع خطة وظائف عامة وطارئة، بتكلفة ١٠٠ مليون دولار.

في الأسابيع التالية، طوّر كلّ من المكلّف بتسيير أعمال وزارة الري، محمد الشبلي، ومستشار سلطة التحالف المؤقتة، جين ستاخيف، طوراً خطة لإعادة صيانة نظام قنوات الري في الجنوب الشيعي، وتوفير وظائف هناك. لا بد من أن يزرع هذا المشروع الثقة بين الناس، ويوفر المال الذي يحتاج إليه الجنود المنحلّون- وهو النموذج نفسه الذي تصوره مكتب إعادة الإعمار المتعلق بالعملية المدنية بعد الحرب.

كانت الشبكة القديمة لقنوات الري، التي تربط دجلة بالفرات، في حالة سيئة بسبب أن صدام، وكجزء من العقوبات الكثيرة التي ألحقها بالشيعة، في حقبة التسعينيات، قد منع العمل على قنواتهم. وهذا ما أدى إلى أن تمتلئ بالطمى. وتحولت التربة المروية إلى صحراء. حين زرتُ الوزارة، قال الوزير، وجين ستاخيف، أنّ بإمكانهما أن يؤجّرا "عشرات الآلاف من الرجال" لتنظيف القنوات بالمعاول والرفوش.

"نحتاج فقط إلى ٢٠ مليون دولار لجدول الرواتب."

واعتقدتُ أنّ الوزير يحبس أنفاسه. في ظل حكم صدام، لم يكن حتى الوزير يجرؤ على طلب التمويل، خاصة إذا كان الأمر متعلقاً بتوظيف الشيعة.

"افعل ذلك." قلتُ. ولكن أين بإمكاني أن أجد المال؟

في طريقي إلى سيارتي، أشار الوزير إلى مجموعة من الأقفاص الحديدية الصدئة، في الباحة.

"هناك كان يرمي سلفي البعثي المسؤولين المتمردين." قال شارحاً. "أو أولئك الذين لم يكن يحبهم.

كان واحداً من المقربين لصدام."

تصوّر بلداً يكون فيه لوزير الري زنزانات سجن تخصه، قلتُ في نفسي.

وخلال الأشهر الثلاثة التالية، استطاع المشروع أن ينظّف ما يزيد على ٢٠ ألف كم من القنوات، ووفّر أكثر من ١٠٠ ألف وظيفة- وساعد على فوز التحالف باحترام الشيعة المعتدلين.

وقد طوّر بيتر وزملاؤه أيضاً برنامجاً نشطاً لاستعادة الخدمات الأساسية في العراق بأسرع وقت ممكن. كانت غاية بيتر، كما قال، "جعل المستوى أفضل مما كان عليه قبل الحرب." وافقتُ على زيادة قدرها ٣,٢٠٠ بالمئة في نفقات الرعاية الصحية، ورفعت الراتب الشهري للطبيب إلى ٨٠٠ بالمئة، وأمرتُ بشراء وتوزيع ما يزيد على ٢٢ مليون جرعة من اللقاحات للأطفال.

وأخبرت كبار المستشارين في سلطة التحالف المؤقتة أن علينا أيضاً العمل على معالجة العجز القائم في القطاع التربوي والتعليمي. ووضعنا هدفاً يتيح لنا إعادة تأهيل آلاف المدارس، وتوزيع ما يزيد على مليون "طقم عدة" على المدارس، مع حلول ٣٠ أيلول.

كما أننا زدنا رواتب المعلمين من ما يعادل ٣ دولارات إلى ١٥٠ دولاراً في الشهر، وبدأنا بتطهير الكتب المدرسية والمنهاج من الدعاية البعثية. وكان هذا يعني طباعة وتوزيع خمسة ملايين كتاب، قبل أن يعاد افتتاح المدارس في تشرين الأول.

في هذه الأثناء، حدّد خبراء ومقاولو سلطة التحالف المؤقتة، عشرات المشاريع العاجلة لتحسين أنظمة المياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والموانئ، والكهرباء. قبل الحرب، كان العراق ينتج ٤٠٠٠ ميغاواط من الطاقة، بالرغم من أن الطلب كان يفوق ٦٠٠٠ ميغاواط على الأقل. ولسنوات، كان صدام يحجب هذا النقص، من خلال حرمان الأقاليم من الطاقة، ليعطي بغداد من ١٦ إلى ١٨ ساعة من الكهرباء يومياً. في ليلتي الأولى في بغداد، علمتُ أن العراق ينتج ٣٠٠ ميغاواط، وهذا ما لا يكفي بلدة أمريكية صغيرة.

"بمساعدة الحظ، يجب أن نكون قادرين على زيادة توليد الطاقة بعشرة أضعاف، مع حلول الرابع من تموز،" تنبأ بيتر غيبسون، مستشارنا في وزارة الكهرباء. "وأقترح أن نضع هدفاً أمامنا، وهو الوصول إلى مستويات ما قبل الحرب، بحلول ٣٠ أيلول."

"ليكن هذا." قلتُ له. "فقط ضع أمام أوليفر تقديراً بالتكاليف." طلبتُ آخر للمال.

كما أننا بدأنا العمل على نظام يتيح توزيع الطاقة المتوفرة على الشبكة الوطنية، لكي نضمن توزيعاً عادلاً بين جميع المناطق.

يتبع